

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقَدِّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2704 (2023)، الذي مَدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والقرار 2366 (2017) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوماً. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 26 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ثانياً - أهم التطورات

2 - تميّزت هذه الفترة المشمولة بالتقرير بأحداث أتاحت الفرصة لتقييم التقدم المحرز في جهود بناء السلام في كولومبيا بينما تترسخ سياسة السلام الشامل التي تنتهجها الحكومة تدريجياً، وإن لم يكن ذلك بدون صعوبات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، وفي سياق الذكرى السنوية السابعة لتوقيع اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقاً، أكد مسؤولون حكوميون كبار مجدداً أن تنفيذه يمثل أحد الركائز الأساسية لسياسة السلام الشامل. وفي الوقت نفسه، كانت تطورات مثل وقف إطلاق النار المستمر والجولة الخامسة من المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني دليلاً على تصميم الحكومة على إعطاء الأولوية للحوار. وقد أبرزت الأحداث التي وقعت طوال الفترة المشمولة بالتقرير الروابط القائمة بين هاتين العمليتين، وطابعهما التآزري من أجل توطيد دعائم السلام.

3 - فقد نظمت الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقاً وجهات فاعلة في المجتمع المدني العديد من المنتديات والفعاليات والاجتماعات الثقافية في جميع أنحاء البلاد للاحتفال بالذكرى السنوية السابعة لتوقيع الاتفاق النهائي. وعُقد اجتماع رفيع المستوى مع كافة الكيانات المنشأة بموجب الاتفاق النهائي، ولا سيما لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه والمجلس الوطني لإعادة الإدماج. وواكبت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا



ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، هذه الأحداث، التي كانت لها رسالة مشتركة مؤداها الاعتراف بالطابع التاريخي للاتفاق النهائي وتجديد الالتزام بتحقيق أهدافه.

4 - وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، جددت الحكومة وكيانات الدولة التزامها بتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي، حيث وقعت اتفاقاً لاستكمال نسبة لا تقل عن 60 في المائة من تنفيذه بحلول عام 2026. وتعهّد رؤساء الوزارات والهيئات الحكومية باتخاذ خطوات لتقليص الفجوات القائمة بين المناطق الريفية والحضرية من خلال العمل الفعلي بالنهج الإثني في مجال الإصلاح الريفي الشامل؛ وحماية حقوق المجتمعات والضحايا؛ وضمان المشاركة السياسية والأمن الجماعي والفردى للشعوب الإثنية. ويتضمن الاتفاق أيضاً تعهدات بتعزيز الأحكام الجنسانية من هذا الفصل. وحضر ممثلاً الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، البلدان الموكبان لتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، والممثل الخاص للأمين العام، بصفتهم مراقبين مناسبة الإعلان رسمياً عن الميثاق. واعترفت نائبة الرئيس فرانسيس ماركيز، التي تقود الجهود الرامية إلى تسريع تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، بأن التقدم لا يزال محدوداً. وقد حدد مكتب نائبة الرئيس تسعة مجالات ذات أولوية، منها الحصول على الأراضي، والبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي على الأقاليم الإثنية، وتعزيز آليات الحماية الذاتية.

5 - ومن الأحداث الهامة الأخرى التي شهدتها شهر تشرين الثاني/نوفمبر انعقاد الاجتماع الأول للمجلس التنفيذي للنظام الوطني للإصلاح الزراعي المنشأ حديثاً، بقيادة وزارة الزراعة، والذي يُرام منه الدفع بعجلة التنسيق الذي تشد الحاجة إليه بين الكيانات التي تتولى مسؤوليات تنفيذ الإصلاح الريفي. وبالمثل، أُعيد في كانون الأول/ديسمبر تنشيط المنتدى الحكومي الرفيع المستوى المعني بالشؤون الجنسانية، وهو كيان يكتسي أهمية أساسية للنهوض بالأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية في اتفاق السلام، بدعوة من وزارة المساواة ووحدة تنفيذ الاتفاق النهائي.

6 - وفي خطوة هامة لإعطاء منظور منظم وطويل الأجل لعملية إعادة الإدماج، وافق الطرفان، على البرنامج الشامل لإعادة الإدماج ضمن المجلس الوطني لإعادة الإدماج. ويمثل هذا اختتام عملية تخطيط مشتركة استمرت مدة عام، بمشاركة ما يقرب من 500 من المقاتلين السابقين الذين قدموا رؤى نيرة في المشاورات الوطنية والإقليمية، بدعم من البعثة. وتشمل الجوانب الرئيسية للبرنامج إعادة الإدماج المجتمعي والسياسي. ووفقاً للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، يتضمن البرنامج أيضاً 153 إجراءً تصحيحياً لتعزيز كل من النهج الجنساني والإثني والشبابي. وسيكون تنفيذه في عام 2024، المنسق من خلال النظام الوطني لإعادة الإدماج، أمراً حاسماً للاستجابة لتوقعات المقاتلين السابقين التي طال أمدها.

7 - وفي أيلول/سبتمبر، باشر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام البت في القضية رقم 11 للتحقيق في العنف الجنساني والجنسي والعنف الإيجابي والجرائم الأخرى المرتكبة بدافع التحيز ضد الأشخاص ذوي الميول الجنسية و/أو أشكال التعبير الجنسي و/أو الهوية الجنسية المتنوعة. وستتناول هذه القضية أعمال العنف التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجهات فاعلة تابعة للدولة، وارتكبت داخل صفوف الطرفين. وأشادت منظمات الضحايا والمنظمات النسائية، التي أيدت بقوة فتح القضية، بهذا القرار. وأوضح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أن هذه ستكون قضيته الأخيرة.

8 - وبالإضافة إلى ذلك، قبل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لأول مرة أن يخضع لاختصاصه القائد السابق للجماعة شبه العسكرية السابقة المسماة قوات الدفاع الذاتي الموحدة لكولومبيا،

سلفاتوره مانكوسو. وليس للجهاز القضائي الخاص اختصاص قضائي للنظر في الجرائم التي ارتكبتها القوات شبه العسكرية، والتي تتدرج ضمن نظام العدالة والسلام الذي أنشئ بعد تسريح قوات الدفاع الذاتي المؤقتة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فقد قبل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام القائد السابق بشكل استثنائي بعد أن أثبت أنه كان، في الفترة ما بين عامي 1989 و 2004، عملياً ومادياً جزءاً من قوات الأمن العام، وكان بمثابة "همزة وصل" أو "نقطة اتصال" بالجيش.

9 - ووجه رئيس كولومبيا، غوستافو بترو، رسالة إلى الأمين العام في 19 تشرين الأول/أكتوبر أطلع عليها مجلس الأمن بناء على طلب الرئيس. وأكد الرئيس في رسالته تلك مجدداً التزامه بمواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي وتقدم بملاحظات بشأن عمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. ورد رئيس الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، القاضي روبرتو فيدال، لاحقاً على هذه الملاحظات، مؤكداً على استقلال الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وداعياً إلى احترام استقلاليته.

10 - وفي كانون الأول/ديسمبر، قام الرئيس بترو بتعيين أوتي باتينيو، الذي كان حتى ذلك الحين رئيساً لوفد الحكومة في محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني، مفوضاً سامياً للسلام، ليحل محل دانيلو رويدا. وكان رد فعل كثير من الجهات الفاعلة على هذا التغيير في القيادة أن اعترفت بجهود السيد رويدا خلال السنة الأولى من إدارة الرئيس بترو، في حين دعت السيد باتينيو إلى قطع مزيد من الأشواط نحو توطيد دعائم السلام. كما اغتمت أصوات عديدة، منها حزب Comunes، الفرصة للإصرار على ضرورة إعادة إنشاء مكتب داخل ديوان الرئاسة، يكون مخصصاً فقط لتنفيذ الاتفاق النهائي. وبعد هذا التعيين، عين الرئيس بترو فيرا غرايه، العضو السابق في حركة M-19، رئيسة جديدة للوفد في المفاوضات الجارية مع جيش التحرير الوطني.

11 - واتخذت المحكمة الدستورية قراراً هاماً أتاح مزيداً من الوضوح لتنفيذ سياسة السلام الشامل، بعد مراجعة دعوى ضد دستورية جوانب القانون التي تحدد الإطار القانوني لهذه السياسة. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قضت المحكمة بأن التعامل مع المنظمات الإجرامية "الشديدة التأثير" يقع ضمن الولاية الدستورية للرئيس المتمثلة في الحفاظ على النظام العام. وعلاوة على ذلك، نص على أن للكونغرس والسلطة القضائية دوراً يؤديانه، مثلاً في ما يتعلق بتحديد الشروط اللازمة لتقديم هذه المنظمات إلى العدالة وفي السماح برفع أوامر الاعتقال.

12 - وفي ما يتعلق بأنشطة الكونغرس، تستمر المناقشات بشأن الأنظمة المتعلقة بالجوانب الإجرائية والإدارية للولاية القضائية الزراعية. وقد استُدعي مسؤولون حكوميون لإطلاع الكونغرس على التطورات المتعلقة بسياسة السلام الشامل، بما في ذلك المفاوضات مع جيش التحرير الوطني.

13 - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً بإحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاقات السابقة بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، ولا سيما في ما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار الثاني المستمر وفي مشاركة المجتمع في عملية السلام (انظر الفقرات من 86 إلى 93 أدناه)؛ والاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجولة الخامسة من المفاوضات التي جرت في المكسيك في الفترة من 4 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر. وإظهاراً للالتزام والإرادة السياسية، تناول الطرفان في المكسيك القضايا الحساسة وأعلنا عن اتفاقات رئيسية بشأن تمديد وقف إطلاق النار اعتباراً من 30 كانون الثاني/يناير 2024؛ والقرار الذي اتخذته جيش التحرير الوطني والقاضي بتعليق عمليات الاختطاف للحصول على فدية في إطار هذا التمديد؛ وإنشاء ثمانية مواقع حيوية

للعمل الإنساني والتحول الاجتماعي؛ وتعزيز مشاركة المجتمع في هذه العملية؛ وتدابير للتصدي للأعمال التي تقوم بها القوات شبه العسكرية وغيرها من الجماعات المسلحة غير القانونية. كما أنشأ الطرفان لجنة ثنائية لتحديد المصادر المالية اللازمة للنهوض بتنفيذ عملية السلام وانتقال جيش التحرير الوطني إلى مرحلة السلام. ودُعي الممثل الخاص للأمين العام والنرويج وممثل مجموعة بلدان المواكبة وتقديم الدعم والتعاون (إسبانيا وألمانيا والسويد وسويسرا) لمساندة عمل اللجنة. ومن المقرر أن تعقد الجولة القادمة من المحادثات في كوبا في كانون الثاني/يناير المقبل.

14 - وبناء على طلب من الطرفين، واكبت البعثة والكنيسة الكاثوليكية تلك المناقشات ودعمتا العمليات التي جرت من أجل إطلاق سراح لويس مانويل دياز، والد لاعب كرة القدم المحترف لويس دياز، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر. وكان جيش التحرير الوطني قد اختطف السيد دياز في مقاطعة لاغواخيرا في 28 تشرين الأول/أكتوبر مع زوجته سيلينيس مارولاندا، التي أُطلق سراحها بعد ساعات من ذلك. وأدى اختطافهما إلى حدوث توترات بين الطرفين، وأدين على نطاق واسع. وأثارت هذه القضية جدلاً حول ما إذا كانت عمليات الاختطاف تتدرج ضمن نطاق بروتوكولات وقف إطلاق النار المتفق عليها، وعلى نطاق أوسع، حول كيفية التصدي لها في مفاوضات السلام. كما أدت إلى صدور نداء عام من الجمهور الكولومبي لإنهاء عمليات الاختطاف.

15 - وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، دخل اتفاق وقف إطلاق النار الوطني الثنائي حيز التنفيذ بين الحكومة والجماعة المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقاً التي تسمى نفسها هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ويسري مفعوله حتى 15 كانون الثاني/يناير 2024. واتفق الطرفان على أن يتضمن اتفاق وقف إطلاق النار التزامات محددة لحماية المدنيين، مع إشارات إلى القانون الدولي الإنساني. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، أنشئت آلية المراقبة والرصد والتحقق على المستوى الوطني في بوغوتا.

16 - وعلى الرغم من أن المفاوضات واجهت بعض الصعوبات، التي شملت حوادث العنف بين الطرفين ومع الجهات المسلحة الأخرى، والخلافات التي أعاققت إحراز المزيد من التقدم، فقد عقد الطرفان جولة ثانية من المحادثات في كانون الأول/ديسمبر. فإضافة إلى وضع خمسة من البروتوكولات المطلوبة التي تغطي قواعد وقف إطلاق النار وعمل الآلية، توصل الطرفان إلى أربعة اتفاقات أخرى تتعلق بدور المجتمع الدولي في المفاوضات، ومعايير تحديد جدول أعمال المحادثات والمواقع المعتبرة مناطق ذات أولوية لتعزيز حضور الدولة وخدماتها. وعلاوة على ذلك، أعلنت هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في كانون الأول/ديسمبر قرارها بتعليق عمليات الاختطاف للحصول على فدية. ومن المتوقع إجراء جولة ثالثة من المحادثات في شهر كانون الثاني/يناير.

17 - وشكلت الانتخابات الثانية التي جرت على مستوى البلديات والمقاطعات منذ توقيع الاتفاق النهائي تطوراً هاماً آخر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أدلى نحو 20 مليون من أصل 39 مليون ناخب مؤهل بأصواتهم في الانتخابات التي جرت في 29 تشرين الأول/أكتوبر. وتمشياً مع الاتجاه الملحوظ منذ عام 2016، جرى التصويت في يوم الانتخابات إلى حد كبير دون وقوع حوادث أمنية وسط انتشار وقائي كبير لقوات الأمن العام. ووفقاً للحكومة، ساهمت المحادثات الجارية واتفاقات وقف إطلاق النار مع مختلف الجهات الفاعلة غير القانونية في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية.

18 - وأُنشئ حوالي 120 ألف مركز اقتراع في جميع أنحاء البلاد، منها مراكز اقتراع في بعض المناطق المعزولة المتضررة من النزاع و 139 مركزاً في أراضي السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ووفقاً لتقرير أصدرته وحدة التحقيق والاتهام التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بشأن تأثير وقف إطلاق النار وسياسة السلام الشامل، فإن معظم البلديات المشمولة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، حيث انخفضت مؤشرات الحبس والتهجير القسري، شهدت أيضاً زيادة في نسبة إقبال الناخبين، ولا سيما في مقاطعة تشوكو.

19 - ومع ذلك، وكما لوحظ أيضاً في الحملات الانتخابية الأخيرة، ظل المرشحون والناخبون يواجهون أعمال عنف خلال الفترة التي سبقت الانتخابات. فقد قتل ثمانية مرشحين (من بينهم امرأتان) من أحزاب مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، وقع 91 اضطراباً بشأن المسائل الانتخابية قبل الانتخابات وبعدها، وفقاً للمنظمة غير الحكومية "بعثة مراقبة الانتخابات". وأدى العديد منها إلى تدمير مقر السجل المدني الوطني، وأدى أحدها إلى مقتل أحد مسؤولي السجل وجرح آخرين.

20 - وستتولى السلطات المنتخبة حديثاً، والتي لها دور مهم عليها أن تقوم به في جهود السلام، مهامها في 1 كانون الثاني/يناير 2024. فقد انتُخبت ست نساء لتولي منصب الحاكم في مقاطعات كولومبيا البالغ عددها 32 مقاطعة، أي بزيادة أربع نساء عن عام 2019، وانتُخبت 145 امرأة لمنصب رئيسة بلدية، أي بزيادة 25 امرأة مقارنة بعام 2019 في الانتخابات الماضية، لتولي رئاسة بلديات البلاد التي يزيد عددها على 1100 بلدية. وقد انتُخب عدة مرشحين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وكجزء من جهود التوعية التي تبذلها البعثة، تعمل مكاتبها الإقليمية مع السلطات المقبلة لمناقشة الأولويات والفرص المتعلقة بتنفيذ الاتفاق النهائي ومبادرات السلام الأخرى.

21 - وتشكل إعادة الإدماج السياسي جانباً أساسياً من انتقال المقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية. فقد أدلى المقاتلون السابقون بأصواتهم دون عراقيل إلى حد كبير، لأسباب منها الجهود التي بذلتها السلطات الانتخابية والحكومة وحزب Comunes، بدعم من البعثة، لحل مشاكل تسجيل الناخبين. ومن بين 299 مرشحاً أيدهم حزب Comunes، كان 69 من المقاتلين السابقين و 76 مرشحاً آخرين من المقاتلين السابقين الذين أيدهم أحزاب أخرى، انتُخب 18 مرشحاً (10 نساء)، وهو ما يقرب من ضعف الترشيحات الـ 12 الناجحة في انتخابات عام 2019. ويشمل ذلك مقاتلاً كولومبياً سابقاً من أصل أفريقي انتُخب رئيساً لبلدية كوماريبو بمقاطعة بنتشادا، و 10 مرشحين انتُخبوا لرئاسة مجالس بلدية (ثلاثة مقاتلين سابقين) وسبعة آخرين لعضوية مجلس إداري محلي (مقاتل سابق واحد). وشكّلت المقاتلات السابقة نسبة 38 في المائة من المرشحين الذين أيدهم حزب Comunes وما يقرب من نصف المنتخبين تحت رايات حزب Comunes والأحزاب الأخرى، على الرغم من الصعوبات المستمرة التي تحول دون الحصول على الأموال والاستفادة من تدابير الحماية.

22 - ومن المؤسف أنه وقعت أيضاً حوادث تبرهن على استمرار الوصمة والعنف الذي يواجهه المقاتلون السابقون المستعدون للمشاركة في النقاش الديمقراطي. فقد قُتل مقاتل سابق كان مرشحاً لعضوية المجلس البلدي في تشالان بمقاطعة سوكره قبل ساعات من يوم الانتخابات، كما عانى مقاتل آخر في فونسيكا بمقاطعة لاغواخيرا من التمييز طوال الحملة الانتخابية.

23 - وفي ما يتعلق بالأمن في المناطق المتضررة على مر التاريخ بالنزاع، وكما لوحظ في الأشهر الأخيرة، فإن الحالة السائدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعطي صورة مشوشة: فنظراً لعمل الحكومة مع جماعات مسلحة غير قانونية عديدة، تحسنت بعض المؤشرات في مواقع محددة. ومع ذلك، لا يزال العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة والإجرامية يمس بشدة بالمجتمعات المحلية ويقوض جهود التنفيذ (انظر الفقرات 59 إلى 64). فعلى سبيل المثال، قُتل في كانون الأول/ديسمبر فانور غواساكيو، وهو أحد زعماء سكان ناسا الأصليين من مقاطعة بوتومايو وعضو في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية. وقد قام السيد غواساكيو بدور هام في جهود إحلال السلام، بما في ذلك ما يتعلق بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي والاتفاق الرامي إلى النهوض بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية.

24 - وأعلنت المحكمة الدستورية مؤخراً عن وجود وضع منافع للدستور في ما يتعلق بالحقوق الأساسية للزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. فرداً على عدة طلبات للحماية قَدِّمها 20 منهم بين عامي 2020 و 2022، أبرزت المحكمة العنف المستمر والخطر العام الذي يواجهه هؤلاء الزعماء والمدافعون عن حقوق الإنسان وقلة قدرة المؤسسات على الاستجابة لطلباتهم. وأصدرت أوامر إلى الحكومة وكيانات الدولة لتقييم احتياجاتهم من الحماية وتسريع التحقيقات. كما أمرت المحكمة بوضع خطة لتوفير الاحترام والحماية الشاملين للزعماء والمدافعين عن حقوق الإنسان وضمان سبل لجوئهم الفعلي إلى القضاء. وذكرت المحكمة أن الخطة ينبغي أن تتماشى مع أحكام الضمانات الأمنية الواردة في الاتفاق النهائي.

25 - وفي قرار منفصل، قضت المحكمة أيضاً في كانون الأول/ديسمبر لصالح حماية حقوق الفلاحين والمجتمعات الإثنية المشاركة في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة في مقاطعات كاوكا ونارينيو وشمال سانتاندر وبوتومايو، فأصدرت أوامر إلى الكيانات الحكومية للامتثال للالتزامات المنصوص عليها في البرنامج، بما في ذلك إعطاء الأولوية للاجتماعات الطوعي للمحاصيل على الاجتثاث القسري.

26 - أما في ما يتعلق بالعنف ضد المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فقد سجّلت البعثة مقتل 11 منهم (جميعهم رجال)، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 26,7 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويبلغ العدد الإجمالي لجرائم القتل الخطأ التي ارتكبت في حق المقاتلين السابقين منذ توقيع الاتفاق النهائي 406 (من بينهم 11 امرأة، و 57 كولومبياً من أصل أفريقي، و 49 من السكان الأصليين).

ثالثاً - الأنشطة والأولويات الرئيسية

27 - ساعدت البعثة، من خلال الولايات المتعاقبة التي وافق عليها مجلس الأمن، على تنفيذ الاتفاق النهائي خلال مراحل مختلفة.

28 - ومؤخراً، في آب/أغسطس 2023، أذن المجلس أيضاً بأن تؤدي البعثة دور رصد اتفاق وقف إطلاق النار الثنائي المؤقت المبرم بين الحكومة وجيش التحرير الوطني والتحقق منه. وعلاوة على ذلك، يواصل الممثل الخاص للأمن العام بذل مساعيهِ الحميدة بينما تعمل الحكومة مع الجماعات المسلحة غير القانونية الأخرى في إطار سياسة السلام الشامل التي تنتهجها.

ألف - التحقق من تنفيذ الاتفاق النهائي

- 29 - واصلت الحكومة إظهار التزامها الراسخ بمواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي باعتباره أحد ركائز سياسة السلام الشامل التي تنتهجها. ونظراً لتفاوت التقدم المحرز في تنفيذ مختلف فصوله منذ عام 2016، فإن الفترة المشمولة بالتقرير تقدم أمثلة مشجعة على هذا الالتزام، كما تظهر في الوقت ذاته التحديات المستمرة.
- 30 - ولا يزال تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية متعثراً على الرغم من كونه تطوراً رائداً في تنفيذ الاتفاق النهائي. وواصلت البعثة رصد تنفيذه، وتساعد المستجندات الموضحة في هذا الفرع في توضيح حالة أحكامه.

الإصلاح الريفي الشامل

- 31 - لا يزال النهوض بالإصلاح الريفي الذي طال انتظاره يمثل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، كما يتضح من التقدم المحرز مؤخراً في المجالات الرئيسية نتيجة لوائح تنظيمية جديدة لتسريع حصول الفلاحين على الأراضي، وزيادة كبيرة في الميزانية تقوق مبلغ 216 مليون دولار، وعقد مجلس الوزراء اجتماعات أسبوعية بشأن الإصلاح الريفي برئاسة الرئيس.

- 32 - ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز في الخطط الوطنية للإصلاح الريفي متفاوتاً، على الرغم من أهميتها في المساعدة على تعزيز التقدم المحرز في توزيع الأراضي وجهود التنمية الريفية من خلال توسيع حضور الدولة وزيادة ما توصله من سلع وخدمات إلى المناطق المتضررة من النزاع. ولا تزال التحديات المتعلقة بعدم كفاية التنسيق من قبل بعض الهيئات الحكومية، وكذلك في ما يتعلق بمراعاة النهجين الجنساني والإثني عند تصميم الخطط وتنفيذها، قائمة.

- 33 - ولا يزال الحوار البناء والمشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة من مختلف شرائح المجتمع الكولومبي سمة من سمات جهود الإصلاح الريفي. فقد تمكن الفلاحون ونساء الأرياف وملاك الأراضي من الخواص من التعبير عن مخاوفهم بشأن الصعوبات، بما فيها انعدام الأمن. وشاركوا أيضاً، بدعم من البعثة، في المناقشات المتعلقة بتصميم السياسات العامة وتنفيذها، بما في ذلك في إطار البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي واللجنة الوطنية المختلطة المعنية بشؤون الفلاحين.

- 34 - ولا يزال هذا الحوار ضرورياً لمعالجة التوترات والاشتباكات المستمرة بسبب مسألة حصول الفلاحين والشعوب الإثنية وملاك الأراضي من الخواص على الأراضي. ففي مقاطعات كاوكا وسيزار وشمال سانتاندر، ومقاطعات أخرى، تستمر هذه التوترات بل وتتزايد في المناطق التي توجد فيها جماعات مسلحة غير قانونية، وكذلك في المناطق المحمية بيئياً والتي يقطنها الفلاحون. وبينما يجري بقيادة مكتب نائب الرئيس السعي للتوصل إلى اتفاقات بشأن قطع أراضٍ محددة في مقاطعة كاوكا، فإن اتباع نهج حكومي أكثر تنظيمياً لاحتواء النزاع على الأراضي يمكن أن يساهم في إيجاد حلول دائمة.

- 35 - وشمل التقدم الأخير أيضاً شراء أراضٍ إضافية وأراضٍ أصبحت خاضعة لحيازة رسمية وكذلك أراضٍ سلّمت إلى المستفيدين. فوفقاً للوكالة الوطنية للأراضي، تم الحصول على 172 192 هكتاراً مخصصة لصندوق الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصبح المجموع 288 105 هكتارات حتى الآن في ظل هذه الإدارة. ومع ذلك، لم يسلم منها سوى 5 429 هكتاراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، معظمها للشعوب الإثنية، من مجموع يبلغ 28 684 هكتاراً خلال هذه الإدارة. ومن الممكن أن يساعد برنامج الأراضي الخاص للفلاحين، الذي تمت

الموافقة عليه مؤخراً، وبرنامج الأراضي الخاص للنساء الريفيات، المنصوص عليه في خطة التنمية الوطنية، في تسريع سبل الحصول على الأراضي.

36 - وفي إطار ميثاق النهوض بالفصل المتعلق بالمساكن الإثنية، تعهدت الوكالة الوطنية للأراضي بتسريع سبل حصول السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي على الأراضي، وضمان الوضوح في ما يتعلق بالأرقام اللازمة لتتبع التقدم المحرز. وإضافة إلى ذلك، مُنح سندا ملكية جماعيان للسلطات المعنية بشؤون الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام 2023، استفاد السكان الأصليون من 13 عملية لشراء الأراضي وحسم المنازعات الجماعية، بينما استفادت المجتمعات الكولومبية من أصل أفريقي من ثلاث عمليات مماثلة. ومع ذلك، لا تزال فرص حصول طائفة الروما على الأراضي من خلال صندوق الأراضي محدودة.

37 - وعلاوة على ذلك، قامت الوكالة الوطنية للأراضي رسمياً بتوثيق ملكية نحو 385 984 هكتاراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم رسمياً توثيق ملكية 726 673 هكتاراً خلال فترة هذه الإدارة (عادت نسبة 67 في المائة منها بالفائدة على الشعوب الأصلية، ونسبة 26 في المائة على الفلاحين، ونسبة 6 في المائة على الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي). وكان أكثر من ثلث المستفيدين من النساء. وما الجهود المتعلقة بالأراضي والتي تعود بالنفع في الغالب على المجتمعات الإثنية الفقيرة والفقراء من الفلاحين والنساء الريفيات في المناطق المهملة منذ فترة طويلة، مثل منطقة البحر الكاريبي والمناطق المحمية للفلاحين، إلا دليل على الإمكانات الهائلة التي يتيحها التنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بالمساكن الإثنية والجنسانية من الاتفاق النهائي. غير أن ذلك يتطلب بذل جهود إضافية للوصول إلى المستفيدين وتزويد الأراضي بالدعم اللازم لجعلها أراضٍ مُنتجة.

38 - وتجدر الإشارة أيضاً إلى المساعدة الشاملة للتنمية الريفية التي تقدمها وكالة التنمية الريفية. وتسمح الموارد الإضافية للحكومة حالياً بتقديم المساعدة التقنية والائتمانات المنخفضة التكلفة لصغار المزارعين ونساء الأرياف والشباب. وقد أُنجز ذلك في مقاطعات قرطبة ولاغواخيرا وسوكره، إضافة إلى المناطق الأخرى التي تتداخل فيها جهود بناء السلام، بما فيها مناطق الفلاحين المحمية والمناطق المشمولة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي.

39 - وحققت عملية إعادة الأراضي تقدماً متوسطاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبفضل الجهود التي بذلتها وحدة إعادة الأراضي، زادت مساحة الأراضي التي سُوّيت الطلبات المتعلقة بها من 29 000 هكتار إلى 59 349 هكتاراً، ليستفيد منها 1 905 من الضحايا، إضافة إلى 556 أسرة من السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي خلال فترة الإدارة الحالية. ولا تزال الظروف الأمنية الصعبة على المستفيدين والموظفين العموميين تعيق جهود إعادة الأراضي في مناطق مثل أورابا، وفي مقاطعات ماغدالينا وشمال سانتاندر وكاكييتا ونارينيو.

40 - وفي تطور كان موضع ترحيب ويجبّد الروابط بين الإصلاح الريفي والفصل المتعلق بالمساكن الإثنية من الاتفاق النهائي، توصلت الحكومة والمائدة المستديرة الدائمة للتشاور مع الشعوب الأصلية ومنظماتها واللجنة الوطنية لأقاليم الشعوب الأصلية إلى اتفاق بشأن تنفيذ السجل العقاري المتعدد الأغراض في أراضيها. وبفضل هذا الاتفاق، يُسمح الآن للشعوب الأصلية ومنظماتها بأن تصبح شركاء منفذين، مما يعزز استقلاليتها ومشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بأقاليمها.

41 - وقد وُضعت البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي ضمن الاتفاق النهائي للمساعدة على رأب الانقسامات القائمة من زمن بعيد بين المناطق الريفية الفقيرة والمتضررة من النزاع والمناطق الحضرية الأكثر ثراء. ومن الأمور السارة تعزيز التنسيق المؤسسي، بما في ذلك جهود وكالة استصلاح الأراضي، والموافقة على رصد تمويل جديد لتنفيذ مبادرات البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، وكذلك المشاركة الجماعية المستمرة للمجتمعات في تصميمها والإشراف عليها. وينبغي بذل جهود متواصلة لتلبية توقعات المجتمعات في المناطق ذات الأولوية للتنفيذ.

42 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، خصصت الحكومة حوالي 140 مليون دولار لتمويل مشاريع شديدة الأثر في المناطق المشمولة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، بهدف سد الفارق الاجتماعية - الاقتصادية وإيجاد أوجه التآزر مع استراتيجيات اجتثاث المحاصيل غير المشروعة وتقديم التعويض للضحايا. ودعمت البعثة الجهود التي تبذلها الكيانات التي تتولى مسؤوليات التنفيذ لمواءمة الإجراءات في مقاطعات كاوكا وتشوكو وشمال سانتاندر.

43 - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، انعقد تجمع وطني لممثلي آلية التشاور الخاصة، التي أنشئت لضمان المشاركة الفعالة للشعوب الإثنية في تصميم البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، وذلك لمناقشة منهجيات تسريع تنفيذها في الأقاليم الإثنية. وسلطت الآلية الضوء على الحاجة إلى تعديل الأولويات وتخصيص الموارد، واتفقت على أهمية ضمان اتساقها مع خطط السلطات المنتخبة حديثاً لتنمية البلديات والمقاطعات. كما أكدت آلية المشاورات الخاصة مؤخراً على الحالة الإنسانية الحرجة للشعوب الإثنية في المناطق المشمولة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي.

44 - ويتقدّم حالياً تنفيذ المشاريع الشاملة التي تهدف إلى تعزيز النهج الشامل للبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. ففي منطقة الكاتاتومبو، يجري الآن إنشاء حرم جامعي من المتوقع أن يحشد استثمارات عامة إضافية بميزانية تبلغ نحو 8 ملايين دولار. ويجري تصميم مبادرات مماثلة في منطقتي باخو كاليما وباخو سان خوان بمقاطعة تشوكو وفي منطقة باخو كاوكا بمقاطعة أنتيوكيا، وكلاهما له أهمية خاصة في المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. وهذا مثال على الروابط بين تنفيذ الاتفاق النهائي والجهود الأخرى المبذولة في إطار سياسة السلام الشامل.

إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي

45 - تعد إعادة الإدماج مجالاً آخر شهدت فيه الفترة المشمولة بالتقرير بذل جهود ملموسة لتناول التنفيذ بصورة أكثر شمولاً. فمع استمرار تطور العملية من التدابير الضرورية لبدء الانتقال إلى الحياة المدنية نحو إجراءات طويلة الأجل، أظهرت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع وممثلو المقاتلين السابقين تركيزاً متجدداً على المناقشات الاستراتيجية واتخاذ القرارات على نحو مشترك.

46 - وفي إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج، يبدي الطرفان اهتماماً شديداً بتعزيز البعد الجماعي لإعادة الإدماج. فهما يعملان على تحديد "المناطق الخاصة بإعادة الإدماج الجماعي"، التي ستشمل ما يقرب من 2 000 من المقاتلين السابقين المقيمين في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وما يقرب من 3 000 من الذين يتولون إعادة إدماجهم بشكل جماعي في أماكن تقع خارج هذه المناطق. وحتى الآن، أجرى المجلس الوطني إعادة الإدماج 93 زيارة في 19 مقاطعة، كان معظمها برفقة البعثة.

وقد أثرت هذه الزيارات عملية إعداد مشروع مرسوم سيكون ضرورياً لضمان تقديم الدعم والخدمات التي ترفعها الدولة للمقاتلين السابقين وتوسيع نطاقه، حيثما وجدوا.

47 - وتشكل الجهود الجماعية جانباً أساسياً من جوانب إعادة الإدماج الاقتصادي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد تعاونيات المقاتلين السابقين 232 تعاونية. وبهدف الاستفادة من الجهود المحلية، أنشأ المقاتلون السابقون ستة اتحادات إقليمية جديدة تضم تعاونيات من مختلف المقاطعات.

48 - ويشارك ما يقرب من 80 في المائة من المقاتلين السابقين (2 763 امرأة) في 691 مشروعاً إنتاجياً، (68 في المائة منها عبارة عن مشاريع فردية). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج على ثلاثة مشاريع جماعية سيستفيد منها 19 مقاتلاً سابقاً (ثلاث نساء)، ووافقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على 82 مشروعاً فردياً جديداً. ومن أجل تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على القدرات الإنتاجية، تقوم الوكالة حالياً بتقييم 23 مشروعاً إنتاجياً جماعياً لاحتتمل تمويلها في إطار استراتيجيتها للاستدامة. وتقود النساء ثلاثة مشاريع منها، وذلك تماشياً مع جهود الوكالة لتعزيز التمكين الاقتصادي لهن. ولا تزال أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تشكل عبئاً إضافياً على المقاتلات السابقات. ويقدم مشروع لتقديم الرعاية الشاملة، تنفذه الوكالة بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة في 10 من المناطق الإقليمية السابقة ذات الأولوية للتدريب وإعادة الإدماج، دروساً قيّمة للاسترشاد بها في البحث عن حلول طويلة الأجل.

49 - ويقوم الآلاف من المقاتلين السابقين بإعادة إدماج أنفسهم في المناطق الريفية في الغالب، حيث يعد الحصول على الأراضي أمراً أساسياً لكسب الرزق وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشترت الحكومة 4 725 هكتاراً وابتكرت وسيلة إضافية لتسريع الحصول على الأراضي لإعادة الإدماج. لذلك، فإن التنسيق بين الوكالة الوطنية للأراضي والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع أمرٌ أساسي لتبسيط الإجراءات للحصول على الأراضي بناء على الأولويات والأهداف المتفق عليها لعام 2024.

50 - ولا يزال عدد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج التي حازتها الدولة يبلغ 13 من بين 24. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، فصلت الوكالة الوطنية للأراضي في ملكية 1 047 هكتاراً في سان خوان دي آرما بمقاطعة ميتا، فمحتها لمقاتلين سابقين نُقلوا من بيسيتا إرموسا بمقاطعة ميتا، وثمانية هكتارات للمنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في توماكو بمقاطعة نارينيو. وحتى الآن، منحت إدارة الأصول الخاصة 133 هكتاراً لثلاث جمعيات للمقاتلين السابقين في مقاطعات كوندناماركا وبايّ دل كاوكا واويلا. وحتى الآن، اشترى أكثر من 6 900 هكتار، وفُصل في 2 000 منها لأغراض إعادة الإدماج.

51 - وعلى الرغم من أهمية التقدم المحرز مؤخراً في طمأننة المقاتلين السابقين، فإن ما أحرز منه في بناء المساكن في أربع مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعات كاكيتا وكاوكا وأنتيوكيا، وفي توفير إعانات السكن، لا يزال دون مستوى الاحتياجات. وتعد الصعوبات المصادفة مع المقاولين، كما هو الحال في المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في أراوكا والموارد المحدودة، من بين العقبات التي تعرقل حلول الإسكان.

52 - وبدأت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع تنفيذ استراتيجية إعادة الإدماج المجتمعي في 67 موقعاً في 12 مقاطعة وفي بوغوتا. واستناداً إلى منهجية الحوار التصالحي لتعزيز المصالحة والتعايش، سبقت هذه الاستراتيجية، البالغة ميزانيتها 5 ملايين دولار، مرحلة تجريبية أجريت في يوتوكو

بمقاطعة بايٍ دل كاوكا، بدعم من البعثة. وسيكون ضمان المشاركة الفعالة للمقاتلين السابقين وإقامة الروابط مع العمليات الحالية التي يقودها المجتمع المحلي أمراً أساسياً في المرحلة الأولى من التنفيذ.

53 - وللسلطات المحلية دور مهم في إعادة الإدماج. فضمن المجلس الوطني لإعادة الإدماج، يتواصل الطرفان مع المسؤولين المنتخبين حديثاً لإدراج العملية ضمن خطط تنمية البلديات والمقاطعات، وكذلك لإعادة تنشيط هيئات إعادة الإدماج على المستويين المحلي والإقليمي. وأكدت العديد من التطورات التي حدثت في هذه الفترة أهمية إشراك المقاتلين السابقين بشكل فعال في المناقشات، بما يضمن أن تأخذ عملية إعادة الإدماج في الاعتبار مصالحهم وآراءهم ومعتقداتهم.

54 - ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر مثلاً، عقدت الحكومة، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، الاجتماع الوطني الأول للمقاتلين السابقين من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وقدم المشاركون إسهامات في العديد من صكوك السياسة العامة واتفقوا على رسائل مشتركة لشن حملة ضد الوصم المستمر الذي يواجهونه.

55 - وعقد المقاتلون السابقون من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في تشرين الأول/أكتوبر أول تجمع وطني لهم على الإطلاق، وقدموا خلاله مقترحات بشأن برنامج الموامة الخاص وبرنامج إعادة الإدماج الشامل. وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى تحديث تعداد الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من ذوي الأصول الإثنية ضماناً لوجود معلومات دقيقة تُثري عملية صنع السياسات العامة. وشددوا أيضاً على المخاطر المستمرة في أقاليمهم، بما فيها التجنيد القسري.

56 - وبعد عملية تخطيط مطولة، توصلت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع إلى اتفاق مع المنظمات الإثنية بشأن برنامج التنسيق الخاص لمجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين. وبروم هذا البرنامج استعادة الوثام في مجتمعاتهم، الذي انهار على أيدي الأفراد الذين شاركوا في النزاع المسلح. وسيكون تخصيص موارد كافية وضمن مشاركة المقاتلين السابقين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في تنفيذ الخطط على المستوى المحلي، والحفاظ على الطابع الجماعي لإعادة إدماجهم، أمران أساسيان لنجاح البرنامج على المدى الطويل.

57 - وفي تطور كان موضع ترحيب، وافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج في تشرين الثاني/نوفمبر على برنامج لم شمل الأسر الذي طال انتظاره، والذي يتضمن الوسائل اللازمة لتدبير القضايا وتقديم الدعم القانوني والنفسي - الاجتماعي، ويحدّد الظروف اللازمة للم شمل أسر المقاتلين السابقين الذين انفصلوا عن ذويهم أثناء النزاع، مع التركيز بوجه خاص على النساء. ويتضمن البرنامج مساراً محدداً لرعاية أطفال المقاتلين السابقين والاهتمام بهم.

الضمانات الأمنية

58 - في ما يخص النهج الشامل الذي تطبقه الحكومة في مجالي الإصلاح وإعادة الإدماج في المناطق الريفية من أجل تحقيق نتائج مستدامة، يكتسب الأمن أهمية جوهرية. ويعتمد هذا بدوره على التقدم المحرز في إحلال وجود متكامل لمؤسسات الدولة وخدماتها، وهو هدف أساسي للاتفاق النهائي وشرط للقضاء على دوافع النزاع.

59 - ويؤكد تطور العنف، الذي يختلف باختلاف أراضي كولومبيا الشاسعة والمتنوعة، ضرورة تحقيق التكامل بين أحكام الضمانات الأمنية الواردة في الاتفاق النهائي وجهود الحوار الجارية في إطار سياسة السلام الشامل. وقد أدى عمل الحكومة مع الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية إلى تقليل أعمال العنف التي تفتك بالناس. فوفقاً للتقرير الصادر عن وحدة التحقيق والاتهام التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، تراجعت حدة النزاع المسلح خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023. وهذا يعني عدداً أقل من الهجمات ضد قوات الأمن العام والاشتباكات المسلحة والقتلى والجرحى من المدنيين.

60 - وفي المقابل، فإن الجرائم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديناميات الاقتصادية والسيطرة الاجتماعية والإقليمية، مثل الاختطاف والابتزاز والتجنيد القسري والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، لا تزال مستمرة أو في زيادة. وشعر بالعنف بوجه خاص السكان الأصليون والكولومبيون من أصل أفريقي وسكان مقاطعات أنتيوكيا وبوليفار وكاوكا وتشوكو ونارينيو وبوتومايو.

61 - ويتطلب استمرار العنف المرتبط بالنزاع في أماكن معينة من السلطات اتخاذ تدابير خاصة بكل سياق لمنع العنف وحماية المدنيين ومحاكمة المسؤولين عنه. وتدعو المجتمعات المتضررة أيضاً إلى بذل الجهود من أجل إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار متعددة الأطراف بين جميع الجهات المسلحة غير القانونية في أقاليمها. ومن دواعي القلق أعمال العنف في البلديات التي شهدت تحسناً أوضاعها بعد توقيع الاتفاق النهائي، مما يبرز الحاجة إلى استجابة سريعة على مستوى الدولة برمتها.

62 - وقد أحرزت الحكومة بعض التقدم في الموافقة على العديد من آليات الضمانات الأمنية التي طال انتظارها والمنصوص عليها في الاتفاق النهائي، مثل برنامج الحماية الشامل للمقاتلين السابقين، والخطة الاستراتيجية للأمن والحماية، بما في ذلك بروتوكول الإجلاء الطارئ للمقاتلين السابقين المعرضين للخطر، والسياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية. وسيكون تحقيق النتائج المرجوة في عام 2024 وما بعده رهيناً بتخصيص الموارد الكافية والتنسيق بين المؤسسات، بما في ذلك مع السلطات المنتخبة حديثاً، والتي يظل بالنسبة لها استخداماً استراتيجياً أكبر للنظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي أمراً ضرورياً.

63 - وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن تهجير 62 300 شخص قسراً واحتجاز 81 100 شخص في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وكانت نسبة 29 في المائة من هؤلاء من الكولومبيين من أصل أفريقي ونسبة 39 في المائة من السكان الأصليين. ورغم أن هذا يمثل انخفاضاً قدره 20 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، إلا أن المخاوف لا تزال قائمة بشأن تأثير المواجهات المسلحة على المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقوع 24 مجزرة (11 تم التحقق منها و 13 قيد التحقق). وشملت الحالات التي تم التحقق منها 36 ضحية تم التحقق منها، من بينهم خمس نساء وقتاة واحدة وصبيان، وتمثل انخفاضاً بنسبة 16 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

64 - ولئن كان عام 2023 العام الذي شهد ثاني أقل عدد من ضحايا الألغام الأرضية منذ توقيع الاتفاق النهائي، فإن استخدامها المستمر لا يزال يضر بالمجتمعات الضعيفة. فقد سجلت مكتب المفوض السامي للسلام منذ كانون الثاني/يناير 85 ضحية، غالبية من المدنيين وحوالي 20 في المائة من أفراد الأقليات

الإثنية. ولا تزال مقاطعات نارينيو وتشوكو وكاوكا هي المقاطعات التي تعاني من أعلى مستويات التلوث بالألغام الأرضية، حيث تمثل 72 في المائة من ضحايا الألغام الأرضية المسجلين حديثاً.

65 - ومما يثير القلق بنفس القدر استمرار استهداف الرجال والنساء الذين يكرسون جهودهم للدفاع عن حقوق المجتمعات المحلية بأكملها وتنفيذ الاتفاق النهائي. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 46 ادعاءً بقتل زعماء اجتماعيين، تم التحقق من 11 منها (11 رجلاً وامرأتان)، ويجري التحقق من 20 ادعاءً، واعتُبر 13 ادعاءً غير دقيق. ويمثل هذا انخفاضاً قدره 28,8 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين الحالات التي جرى التحقق منها والحالات قيد التحقق منها، كان معظم الضحايا من زعماء الفلاحين (14) والسلطات المعنية بالشؤون الإثنية (9)، ووقع معظم هذه الجرائم في المقاطعات ذات الأولوية من حيث تنفيذ الآليات، بما فيها كاوكا (7) وبوتومايو (6) ونارينيو (4) وأنتيوكيا (4) وبايّ دل كاوكا (3). وهناك نمط استهداف متزايد للزعماء المعنيين بعملية إعادة الأراضي، والسلطات التقليدية للسكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وأعضاء المجالس الإدارية المحلية، الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى مغادرة أماكن إقامتهم، مما يعيق العمليات التي يقودونها ويزيد من تآكل النسيج الاجتماعي.

66 - ولا تزال آثار التنفيذ غير المتكافئ للآليات المنشأة بموجب الاتفاق النهائي لحماية حياة المشاركين في جهود بناء السلام محسوسة. لذلك، من الأمور الإيجابية أن وزارة الداخلية وافقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على خطط الحماية الجماعية وبدأت في تنفيذها لفائدة جميع المنظمات الـ 51 التي تقدمت بطلبات لشمولها ببرنامج الحماية الشامل للمجتمعات والمنظمات في الأقاليم.

67 - ولا تزال تدابير الحماية أيضاً ذات أهمية أساسية بالنسبة للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، قُتل 81 من المقاتلين السابقين وهم ينتظرون الحماية من الوحدة الوطنية للحماية. ومن الممكن أن يُحدث تخصيص الموارد الكافية فرقاً كبيراً، حيث ينتظر العشرات من هذه الوحدة تقييم طلبات الحماية الخاصة بهم، بما في ذلك الطلبات المقدمة من النساء اللائي يواجهن مخاطر محددة.

68 - وبالإضافة إلى عمليات القتل، تحققت البعثة من 136 محاولة قتل و 35 حالة اختفاء منذ توقيع الاتفاق النهائي (اثنتان لكل من الفئتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير). ويشمل ذلك محاولة قتل مقاتلة سابقة من السكان الأصليين في مقاطعة بوتومايو. وكما هو الحال مع أشكال العنف الأخرى، فإن الديناميات المرتبطة بالهجمات ضد المقاتلين السابقين تختلف من منطقة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، سجلت البعثة انخفاضاً في مقاطعات أنتيوكيا وكاكييتا وكاوكا وبوتومايو، في حين حدثت زيادة في مقاطعات أرواكا وغوابياره وميتا وبايّ دل كاوكا.

69 - ومنذ التوقيع على الاتفاق النهائي، لا تزال التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد المقاتلين السابقين تواجه صعوبات. فمن بين 498 حالة توجد قيد التحقيق على يد وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب النائب العام، لم يصدر أي حكم بالإدانة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويبلغ إجمالي الأحكام 71 حكماً (اثتان بسبب جرائم ضد المرأة، وستة بسبب جرائم ضد كولومبيين من أصل أفريقي، و 14 بسبب جرائم ضد أفراد من السكان الأصليين)، خمسة منها كانت ضد من الأشخاص الذين أمروا بتلك الاعتداءات.

وقد أصرت البعثة على أهمية تزويد السلطات القضائية بالموارد الكافية وضمان تعزيز التعاون مع قوات الأمن العام من أجل تقديم المسؤولين إلى العدالة.

الأحكام التصالحية

70 - نجاح الاتفاق النهائي رهين أيضاً بدعم حقوق الضحايا، وهو مبدأ أساسي لإرساء أسس المصالحة. وقد قطع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام خطوات كبيرة لتحقيق هذه الغاية حيث يواصل العمل على محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والخرق الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

71 - وتماشياً مع نهج يركز على الضحايا، اعتُمد أكثر من 343 000 من الضحايا، معظمهم بصفة جماعية، مما مكنهم من المشاركة بالفعل في الإجراءات. ويخضع الآن أكثر من 13 900 فرد لاختصاص الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام؛ ثلاثة أرباعهم تقريباً هم أفراد سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي؛ وينتمي ربعهم تقريباً إلى قوات الأمن العام؛ ويشمل ما يزيد قليلاً عن 1 في المائة أعواناً حكوميين آخرين وأطرافاً ثالثة مدنية.

72 - واستمرت مرحلة المحاكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في القضيتين 01 (المتعلقة بأخذ الرهائن وغير ذلك من أشكال الحرمان الخطيرة من الحرية والجرائم المرتكبة بشكل متزامن علي يد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي) والقضية 03 (المتعلقة بحالات قتل واختفاء قسري قدمها أعوان للدولة على أنها من خسائر القتال) بسبب جرائم ارتكبت في منطقتي كاتاتومبو والبحر الكاريبي. وعقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جلسات استماع عامة وجلسات حوار مع بعض الضحايا، من بينهم أفراد من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، ومع المتهمين الذين اعترفوا بالمسؤولية وساهموا في معرفة الحقيقة، وبالتالي كانوا مؤهلين لأن تصدر في حقهم أحكام تصالحية.

73 - وفي إطار القضية 03 أيضاً، وجّه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام مؤخراً لائحة اتهام إلى 35 من أفراد الجيش، من بينهم خمسة عُمداء، أصبح أحدهم في ما بعد القائد الأعلى للجيش، لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مقاطعة أويلا في الفترة من عام 2005 إلى عام 2008، مما أدى إلى مقتل 200 شخص من ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القضاء وثمانية ضحايا لجريمة الشروع في القتل.

74 - واستمر إدراج المسائل المتعلقة بالشؤون الإثنية في عمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. ففي القضية رقم 09 (المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد مجموعات إثنية وأراضيها)، على سبيل المثال، تعاون الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام مع المجتمعات والسلطات التقليدية من منطقة المحيط الهادئ لمناقشة مسألة اعتماد الضحايا والتعامل مع قضايا العنف الجنساني. وقد تم هذا التعاون مراعاة لتقاليدهم ومعتقداتهم. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وفي إطار القضية رقم 02 (المتعلقة بحالة بلدات توماكو وريكاورته وبارباكواس في مقاطعة نارينيو)، عقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جلسة استماع لإطلاع الجهات المعنية على التقدم المحرز في تصميم مشروع لمنح تعويضات لسكان آوا الأصليين.

75 - ومع اقتراب إصدار الأحكام التصالحية الأولى، تقوم الحكومة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بأعمال تحضيرية لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذها. فخلال الجلسة الثالثة لآلية التنسيق لتسهيل تنفيذ هذه الأحكام ورصدها، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر، قيمت الحكومة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام التقدم المحرز في ما يتعلق بالمشاريع التصالحية، بما في ذلك تحديد المبادرات التي تقودها

الحكومة، والتي يمكن استخدامها لتنفيذ الأحكام التصالحية. وتشكل الجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية من أجل الإعداد لصدور هذه الأحكام التصالحية في الوقت المناسب تطوراً موضع ترحيب، نظراً للأهمية الحيوية التي يكتسبها ضمان توافر الشروط قبل إصدارها. ومع ذلك، لا يزال هناك تأخير في توفير الظروف المؤاتية (على سبيل المثال المبادرات التي ترعاها الدولة والأمن) للأفراد المحكوم عليهم من جميع أطراف النزاع لاستيفاء العنصر التصالحي لأحكامهم. ويشكل التغلب على هذه الثغرات مطلباً أساسياً للسماح للأفراد الذين يتحملون الجزء الأوفر من المسؤولية عن الجرائم المرتبطة بالنزاع بالوفاء بالتزاماتهم تجاه آلاف الضحايا.

76 - وبدأت الحكومة أيضاً الاستعدادات لبدء مسارها نحو إيلاء الاهتمام لأفراد قوات الأمن العام وتوفير الدعم لهم في إطار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. ونظمت الوكالة المعنية بإعادة الإماج والتطبيع حلقات عمل في جميع أنحاء البلاد لمناقشة هذه المساعدة الأساسية، التي تشمل الدعم النفسي - الاجتماعي المطلوب بشدة. وتقوم الحكومة حالياً بإعداد مرسوم يتضمن تفاصيل عن هذا المسار.

77 - وتواصل البعثة مواكبة الأعمال التحضيرية التي يقوم بها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والحكومة والنظراء الرئيسيون، وتواصل الدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز هذا العمل الأساسي.

المسائل الجنسانية

78 - على الرغم من إدراج أكثر من 100 حكم من الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية في الاتفاق النهائي، فإن تنفيذها لا يزال يواجه صعوبات، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم كفاية الموارد التقنية والمالية. وتقوم وزارة المساواة ووحدة تنفيذ الاتفاق النهائي حالياً بتبسيط عمل الكيانات المشاركة في تنفيذ هذه الأحكام، وذلك بهدف تسريع وتيرة تنفيذها.

79 - وسلط المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية، في تقريره السنوي الأخير عن تنفيذ الاتفاق النهائي، الضوء على المشاكل المستمرة في تنفيذ أحكامه المتعلقة بالمسائل الجنسانية في ما يخص الإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، والعنف الذي تواجهه المرأة في المناطق المتضررة من النزاع.

80 - ويتواصل وضع خطة العمل الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن بقيادة وزارتي الخارجية والمساواة، وبمشاركة المنظمات النسائية وبدعم من المجتمع الدولي. ومن بين المسائل التي سلط عليها الضوء خلال مناقشة خطة العمل الحاجة إلى ضمان اتساقها مع الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية في الاتفاق النهائي وسياسة السلام الشاملة وتأمين الموارد لتنفيذها. ومن المتوقع الموافقة على هذه الخطة في آذار/مارس 2024.

الشباب والسلام والأمن

81 - سعياً للتوعية بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والتشجيع على تولي زمامها في البلد، تواصلت جهود الأمم المتحدة عن طريق فريق عامل مشترك بين الوكالات. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، نظم الفريق العامل المعني بالشباب اجتماعاً بشأن تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشارك في الاجتماع 61 شاباً وشابة (41 امرأة) من المنطقة، وأكثر من 10 كولومبيين، وهو ما ساعد على إثارة الاهتمام بين المؤسسات الكولومبية للشروع في تصميم خطة عمل وطنية للشباب والسلام والأمن.

82 - واعتمدت البعثة استراتيجية جديدة بشأن الشباب والسلام والأمن، تركز على الأخذ بهذا النهج في مهام التحقق التي تقوم بها وتعزيز مشاركة الشباب في تنفيذ الاتفاق النهائي وجهود بناء السلام الأخرى.

التطورات الأخرى المتصلة بتنفيذ الاتفاق النهائي

83 - من دواعي القلق أنه بعد مرور سبع سنوات على توقيع الاتفاق النهائي، لا تزال التحديات قائمة في ما يتعلق بالوضع القانوني للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وهو ما يمس بأمنهم القانوني وإعادة إدماجهم. ويبلغ العدد الإجمالي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي المعتمدين من قبل الحكومة حالياً 13 705 (150 امرأة).

84 - وقد ركز الفريق العامل الثلاثي المعني بالانتقال إلى الشرعية، المؤلف من الحكومة والمقاتلين السابقين والبعثة، في عمله مؤخراً على ثلاثة مجالات، هي: الأفراد الذين ينتظرون اعتمادهم بسبب خلافات بشأن انتمائهم للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقاً؛ وتحديد هوية الأفراد الذين لم يُعتمدوا بعد؛ ووضع 615 من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين ما زالوا مسجونين، وفقاً لحزب Comunes. واجتمع فريق العمل أيضاً مع وزارة العدل والمعهد الوطني للسجون لمعالجة الظروف الصحية لبعض هؤلاء الأفراد.

85 - وأعرب محامو المقاتلين السابقين أيضاً عن قلقهم بشأن العدد المحدود من قرارات العفو التي منحها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام منذ عام 2018. فوفقاً للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، صدرت قرارات العفو، حتى 6 كانون الأول/ديسمبر، في 676 من بين 4 417 طلباً، ورُفض البت في 3 741 طلباً.

باء - التطورات المتعلقة بجيش التحرير الوطني

86 - وفقاً لمقتضى قرار مجلس الأمن 2694 (2023)، واصلت البعثة رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الثنائي لمدة 180 يوماً الذي بدأ في 3 آب/أغسطس 2023 بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، والتحقق من تنفيذه. وتعمل البعثة باعتبارها العنصر الدولي في آلية الرصد والتحقق، التي تضم ممثلين عن كلا الطرفين والمؤتمر الأسقي لكولومبيا.

87 - وأرسلت البعثة 106 موظفين جدد (60 مراقباً و 46 موظفاً مدنياً) للعمل في تسعة مكاتب إقليمية و 22 موقعاً آخر. ويشترك في الوقت الحالي 118 من أفراد البعثة (46 مراقباً دولياً) في عمل الآلية في جميع فروعها الإقليمية والمحلية باستثناء فرع واحد؛ ومن الأمور الهامة أن نسبة 31 في المائة من موظفي البعثة المعنيين هم من النساء.

88 - وأرسلت الحكومة 92 مسؤولاً، من بينهم 44 فرداً من القوات العسكرية و 42 فرداً من الشرطة، وخمسة أفراد من مكتب المفوض السامي للسلام، وواحد من وزارة الدفاع. وفي المقابل، واصل جيش التحرير الوطني المشاركة على المستوى الوطني في عمل الآلية، بواسطة 11 ممثلاً، وشاركت الكنيسة الكاثوليكية بفعالية بواسطة 29 ممثلاً على المستوى المحلي، وتسعة على المستوى الإقليمي، وثمانية على المستوى الوطني.

89 - واضطلعت الآلية بأنشطة التواصل والتوعية في ما يتعلق بوقف إطلاق النار وما تقوم به الآلية من أعمال لإبلاغ منظمات المجتمع المدني والسلطات الإقليمية والمحلية في المناطق ذات الأولوية، بما في ذلك في مقاطعات أنتيوكيا وأراوكا وكاوكا وتشوكو وكوندينا ماركا ونارينيو وسانناندر وبايّ دل كاوكا. وقد أعدت البعثة دليلاً لاستخدامه داخلياً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتصدي للعنف الجنسي والجنساني.

90 - وظلت الآلية تُسهم في وقف التصعيد بين قوات الأمن العام وجيش التحرير الوطني، مما يعود بالنفع في نهاية الأمر على المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع. وبالإضافة إلى منع المشاكل اليومية وحلها على أرض الواقع، مكنت قنوات الاتصال التي أقامتها الآلية الطرفين من تجنب المواجهات المسلحة في عدة مرات. وقامت البعثة بأنشطة التحقق في الموقع من الانتهاكات المحتملة، بناء على طلب من الطرفين. ومع ذلك، فإن استمرار العنف بين الجهات المسلحة غير القانونية في العديد من المناطق يحد من الأثر الإنساني العام لاتفاق وقف إطلاق النار الثاني.

91 - وعملت الآلية بشكل بناء على تصنيف الحالات الـ 170 الواردة حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد رُفض العديد من الحالات باعتبارها "لا تنطبق" لأنها لا تندرج ضمن البروتوكولات. ولا تزال بعض الحالات في مرحلة ما قبل التحقق، وعُرض بعضها على الجلسة العامة. وقد تحققت البعثة من عدد من الحالات المحددة. ولم يتأكد حتى الآن أن أي حالة من تلك الحالات تتعلق بانتهاك لوقف إطلاق النار. ومن المتوقع أن تقدم الآلية تقريراً إلى طاولة الحوار قبل 30 كانون الثاني/يناير، وهو الموعد المقرر لتجديد اتفاق وقف إطلاق النار.

92 - وبالتوازي مع ذلك، استمر عمل لجنة المشاركة الوطنية التي أنشأتها الحكومة ووفود جيش التحرير الوطني. فقد عقدت اللجنة 42 اجتماعاً من بين 68 اجتماعاً مقررًا لتحديد منهجية مشاركة المجتمع، من بينها 14 اجتماعاً لشرائح من المجتمع واجتماعاً إقليمياً واحداً في منطقة البحر الكاريبي. ودعمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري هذه الأنشطة، بوسائل من بينها رصد موارد من صندوق بناء السلام لتعزيز المشاركة المجتمعية.

93 - وقد شارك حتى الآن أكثر من 4 000 شخص من شرائح متنوعة، من بينها مجتمعات السكان الأصليين والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الموجودون في مؤسسات السجون، وقدموا مساهماتهم. وناقشوا القضايا التي يتوقعون من الطرفين معالجتها على طاولة المفاوضات، بما فيها المسائل البيئية والتوعية بهذه العملية وزيادة المشاركة على المستوى المحلي.

94 - وسيستمر عمل اللجنة في عام 2024 بعقد اجتماعات لشرائح رئيسية أخرى، بما فيها الضحايا والنساء والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي، إلى جانب تسعة اجتماعات إقليمية إضافية.

رابعا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

95 - بفضل التعاون الوثيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تواصل المنظمة المساهمة في جهود بناء السلام في جميع أنحاء البلاد. فخلال هذه الفترة، قدم الفريق القطري المساعدة لتنفيذ الاتفاق النهائي والجوانب الرئيسية الأخرى لسياسة السلام الشامل.

96 - وتشمل تلك المساعدة الدعم الممول من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا، والمقّم لمبادرات إعادة الإدماج، ولعمل لجنة المشاركة الوطنية، ولتعزيز فريق الكنيسة الكاثوليكية، لمواكبة المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر،

اشتركت البعثة ومكتب المنسق المقيم في دعم الزيارة التي قامت بها الأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام إلى كولومبيا.

خامسا - السلوك والانضباط

97 - واصلت البعثة تنفيذ برنامج صارم لمنع سوء السلوك من خلال توفير دورات تدريبية إلزامية إضافية نصف شهرية لتجديد المعلومات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد وُضع نهج معزز لإدارة المخاطر.

98 - ولم ترد أي تقارير عن حدوث استغلال أو اعتداء جنسي خلال الفترة الممتدة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وخلال الفترة ذاتها، أُبلغ عن أربعة ادعاءات بوقوع سوء سلوك جسيمي وأُحيلت ملفاتها للتحقيق فيها.

سادسا - ملاحظات

99 - في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة للاتفاق النهائي، أبدت الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقاً والجهات الفاعلة من الدوائر السياسية والمجتمع المدني التزاماً متجدداً بتنفيذه. وكان هذا دليلاً مشجعاً آخر على تصميم كولومبيا على توطيد دعائم السلام.

100 - وحتى لو بدت التحديات في بعض الأحيان وكأنها تحجب التقدم المحرز، فإن عملية السلام حرّكت ديناميات بعيدة المدى يمكن أن تُحدث تحولاً جذرياً بالنسبة لكولومبيا، إن كانت نابعة من الإرادة السياسية المقترنة بالموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة، والتخطيط والتنسيق الدقيقين. وينطبق هذا على تنفيذ خطة الاتفاق النهائي المنتظرة، وكذلك على نجاح مبادرات الحوار الهامة الجارية من أجل مواصلة الحد من العنف في إطار سياسة السلام الشامل.

101 - ولذلك، فإنني أرحب باستكمال عمليات التخطيط والتصميم الرئيسية، على سبيل المثال في إطار الإصلاح الريفي الشامل وعملية إعادة الإدماج، وأنا أمل أن تترجمها الآن الكيانات التي تتحمل مسؤوليات التنفيذ إلى نتائج ملموسة. ولهذه الغاية، فإن الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تقوم به سلطات المقاطعات والبلديات المنتخبة حديثاً والعمل معها يداً إلى يد أمرٌ جوهري في هذا الشأن.

102 - واحترام الميثاق الذي وقّع عليه مؤخراً لتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية أمرٌ لا بد منه لتلبية توقعات مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، الذين عانوا من الاستبعاد وعدم المساواة لفترة طويلة، وما زالوا يعانون من التأثير المتباين للعنف، ولا سيما النساء والأطفال.

103 - ومن المهم بنفس القدر ترسيخ تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية في الاتفاق النهائي ومواصلة تشجيع مشاركة المرأة في محادثات السلام الجارية، على نحو ما تطالب به النساء العاملات في مجال بناء السلام. وبما أن النساء والفتيات ما زلن يواجهن أشكالاً متعددة من العنف، بما فيها العنف الجنسي والجنساني، فإنني أهيب بجميع السلطات المعنية إلى بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون وقوع هذه الجرائم والتصدي لها بالشكل المناسب وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

104 - ولا يزال العنف المستمر يشكل عقبة أمام تنفيذ الجوانب الرئيسية للاتفاق النهائي، مما يؤدي إلى نتائج متباينة بين فصوله. وقد أدى الافتقار إلى الضمانات الأمنية في عدة مناطق إلى منع جهود الإصلاح الريفي

من تحسين الظروف المعيشية لمجتمعات فلاحين بأكملها، كما أعاق انتقال المقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية. ويهدد انعدام الأمن أيضاً بمنع الحقيقة من الظهور بشكل كامل في سياق عملية العدالة الانتقالية.

105 - ومما لا يمكن القبول به أن يواجه المستفيدون وأصحاب المصلحة المشاركون في هذه العمليات الأساسية، مثل زعماء الفلاحين والقيادات النسائية، مخاطر بسبب دورهم في بناء السلام. فالمشاركة الفعالة للجهات الفاعلة المحلية وتوليها زمام الأمور بحزم سمة مميزة حاسمة لعملية السلام الكولومبية وعامل حاسم في التقدم المحرز. وهكذا فإن الالتزام بنجاح الاتفاق النهائي يجب ألا يشكّل، بأي حال من الأحوال، تهديداً وجودياً. ولذلك، فإنني أهيب بالسلطات إلى مضاعفة جهودها لحماية هؤلاء الزعماء المحليين والمشاركين في عملية السلام، والتعجيل بتنفيذ الآليات الرئيسية للضمانات الأمنية والسياسات المعتمدة مؤخراً.

106 - ويحقّق نظام العدالة الانتقالية المتطور في كولومبيا توازناً بين العدالة والسلام. ومع اقتراب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام من إصدار أولى أحكامه، فإنني أمل أن يتلقى الدعم الكامل من جميع أصحاب المصلحة من أجل الوفاء بمهمته حيال قضية حقوق الضحايا ذات الأهمية القصوى. كما أنني أمل أن يواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تعزيز حوار مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في هذه العملية ويواصل المضي قدماً نحو دعم معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وعدم تكرار الانتهاكات.

107 - ولقد تحققت نتائج إيجابية، ولو كانت جزئية، بفضل عمل الحكومة مع الأطراف المسلحة، على الرغم من العقبات الكامنة في بلوغ الهدف الطموح المتمثل في إنهاء العنف من خلال الحوار. وأنا أرحب بتعيين امرأة، لأول مرة، رئيسة للوفد الحكومي إلى محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني، وهي المرة الأولى التي تتولى فيها امرأة دوراً من هذا القبيل في تاريخ كولومبيا. ولقد سررتني نتائج الدورة الخامسة التي عقدت في المكسيك، وكذلك التقدم المحرز في وقف إطلاق النار بين الطرفين وعمل لجنة المشاركة الوطنية. وإنني أمل أن يستفيد الطرفان من هذا التقدم المحرز ويستجيبا لتوقعات الشعب الكولومبي بمزيد من المبادرات الصادقة التي تبرهن على إرادتهما في إحلال السلام.

108 - وبينما تستمر المفاوضات بين الحكومة والمجموعة التي تعرّف نفسها باسم "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي"، فإنني أرحب بالاتفاقات التي توصل إليها الطرفان والبروتوكولات التي حددها حتى الآن. وأحثهما على المثابرة في التقيد باتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك وعده المُعلن بتوفير قدر أكبر من الحماية للمدنيين، وفي تحديد معالم خطة المفاوضات، وهي شروط أساسية لكي توثي المحادثات ثمارها.

109 - وبينما تستمر هذه الجهود وغيرها من الجهود التي تبذلها الحكومة لصالح الحوار الثنائي، أجدّ دعوتي جميع الجهات الفاعلة المسلحة للمساهمة في مواصلة وقف تصعيد العنف في جميع أنحاء البلاد، بسبل منها الحد من الاشتباكات في ما بينهما، وبالتالي طمأنة المجتمع الكولومبي والعالم على التزامهما بالتوصل إلى إحلال السلام عن طريق الحوار.

110 - وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي يؤديه مكتب المفوض السامي للسلام، فإنني أمل أن يغتتم المكتب في ظل قيادته الجديدة الفرصة لمواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاق النهائي ووضع الأسس لنجاح جلسات الحوار، مراعاةً لطابع التعاضد بين العمليتين.

111 - ولا يزال الدعم الدولي للجهود الجبارة التي تقودها كولومبيا أمراً أساسياً، والبعثة على استعداد لمواصلة العمل بدأً في يد مع الحكومة ومع جميع الجهات الفاعلة الساعية لجعل هذه الجهود الجديرة بالثناء توثي ثمارها.

VERIFICATION MISSION PRESENCE AND MUNICIPALITIES PRIORITIZED FOR THE IMPLEMENTATION OF THE PEACE AGREEMENT- COLOMBIA

Verification Mission Geospatial 

